دراسة تحليلية للعلاقة بين تكلفة تخفيض سعر الضريبة على الدخل وعوائد تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر وحصيلة الإيرادات الضريبية لضريبة الدخل فى مصر خلال السنوات 2005/2004 ---- 2007/2006

د. نبيل عبد الرءوف إبراهيم

مقدمة :

تتناول المحاسبة القومية مساحة كبيرة من الاقتصاد كما أنها تهتم بقياس وعرض وتحليل وتفسير نتائج النشاط الاقتصادى لمختلف القطاعات الاقتصادية على المستوى القومى بالاعتماد على البيانات التى تفصح عنها الحسابات القومية بهدف رسم السياسة المالية للدولة.

قد يكون احد أسباب الإنجاز الملموس فى زيادة الناتج المحلى الإجمالى فى السنوات الأخيرة تحسن بيئة ومناخ الاستثمار فى مصر على الرغم من تباطؤ النمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى وتراخى أسواق المال والتجارة الدولية. وهو ما يوضحه الجدول التالى :

جدول رقم (1)[1]

معدل نمو الأداء الاقتصادى

السنة	الاقتصاد العالمى	اقتصاديات الدول المتقدمة	اقتصاديات الدول النامية	الاقتصاد المصرى	
				السنة	المعدل
2001	%2.5	%1.2	%4.3	-	-
2002	3.1	1.6	5	-	-
2003	4	1.9	6.7	2003/2002	%3.12
2004	5.3	3.3	7.7	2004/2003	%4.1
2005	4.9	2.5	7.5	2005/2004	%4.5
2006	5.4	3.1	7.9	2006/2005	%6.8
2007	4.9	2.5	7.5	2007/2006	%7.1

فعلى الرغم من انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمى والدول المتقدمة وكذلك النامية إلا أنه يلاحظ على الاقتصاد المصرى انه يسير وفق معدلات نمو ترتفع سنة تلو الأخرى.

تعد تلك الزيادة فى معدلات الناتج المحلي[2] ربما لزيادة الاستثمارات المباشرة التى تنتج من خلال التدفقات الرأسمالية الوافدة استغلالا لفرص الاستثمار الواعدة فى مصر ، كما أن قياس العائد من الاستثمارات الوافدة على مصر يتمثل بصفة أساسية فى تأثيره المباشر على زيادة الناتج المحلى الإجمالى بالإضافة إلى الأثر المباشر فى زيادة الدخل المحلى ، ومن ثم ارتفاع الرخاء بالمجتمع وامتصاص البطالة نهاية بزيادة ملموسة فى معدل النمو الاقتصادى .

1- المصدر : تقرير صندوق النقد الدولى لسنة 2007، ص 61 – وزارة التنمية الاقتصادية. ولمزيد من التفاصيل راجع :
United Nations, European Commission, International Monetary Fund, Organization for Economic Co-operation and Development, and World Bank. 2007, Integrated Environmental and Economic Accounting 2007, Series No. 61, Rev. 1. (ST/ESA/STAT/SER.F/61.Rev.1).

2- إجمالى الناتج المحلى (Gross Domestic Product):وهو عبارة عن مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التى ينتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، تكون عادة سنة واحدة.لمزيد من التفاصيل راجع :
د. محمد لطفى حسونة : دراسات فى المحاسبة القومية ، مكتبة قصر الزعفران(القاهرة : 1988) ص 17 مابعدها

تعد الإجراءات الإصلاحية التى تبنتها الحكومة فى السنوات الأخيرة ذات أثر مباشر فى زيادة الاستثمارات الوافدة سواء كانت إصلاحات بإصدار قوانين اقتصادية أو تعديلات فى تشريعات قائمة أو تسهيلات من خلال تبسيط إجراءات الاستثمار فكلها تمثل عوامل مؤثرة فى زيادة عدد الشركات التى تم تأسيسها أو توسع فى استثماراتها القائمة .

طبيعة المشكلة :

من أجل مزيد من النتائج الايجابية لزيادة معدل النمو وتخفيض معدل البطالة لابد من جذب مزيد من الاستثمارات وخاصة الاستثمارات المباشرة سواء عربية أو أجنبية أو حتى مصرية ، فالاستثمارات الجديدة أصبحت هى الأمل فى زيادة الدخل المحلى وزيادة الاستثمارات تعنى بكل بساطة تأسيس شركات جديدة برؤوس أموال ضخمة أو حتى على الأقل توسع فى الاستثمارات القائمة حاليا .

فالملاحظ أن عدد الشركات منذ تبنى الحكومة البرامج الإصلاحية فى سنة 2004 والى الآن اتجه إلى الزيادة وهذا ما يوضحه الجدول التالى :

جدول رقم (2)[3]

عدد الشركات التى تم تأسيسها خلال الفترة
من سنة 2003/ 2004 الى سنة 2007/2006

السنة	**عدد الشركات التى تم تأسيسها وفق أحكام القانون 159 لسنة 1981 و 8 لسنة 97**	رؤوس أموال الشركات الجديدة التى تم تأسيسها
2004/2003	3151	8.642 مليار جنيه
2005/2004	6301	17.741 مليار جنيه
2006/2005	3866	11.614 مليار جنيه
2007/2006	5958	36.769 مليار جنيه
2008/2007		
الربع الأول	2026	4.783 مليار جنيه
الربع الثاني	1937	8.510 مليار جنيه
الربع الثالث	2019	5.040 مليار جنيه

أعداد الشركات بعاليه تمثل الشركات التى تم تأسيسها داخل الدولة دون ذكر الشركات التى تم تأسيسها بالمناطق الحرة العامة والخاصة والمناطق الاقتصادية

[3] - المصدر : التقارير السنوية لوزارة الاستثمار – الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، أعداد متفرقة

الخاصة أو التوسعات فى الشركات القائمة بالفعل على اعتبار أنها شركات معفاة وفق أحكام القانون 8 لسنة 1997 (ضمانات وحوافز الاستثمار) والقانون 83 لسنة 2002 (المناطق الاقتصادية الخاصة) و من هنا تظهر جوانب مشكلة البحث فى البحث وراء زيادة عدد الشركات التى تم تأسيسها فى سنة 2004 إلى الإعلان عن إصدار قانون الضريبة على الدخل والذى سوف يلغى الإعفاءات الضريبية .

تتمثل تلك الشركات التى تم تأسيسها أو زيادة رؤوس أموالها فى إستثمارات عربية وأجنبية ومصرية وافدة إلى مصر وهذا ما يوضحه الجدول التالى :

جدول رقم (3)[4]

رؤوس أموال الشركات التى تم تأسيسها ووفقا لمصدرها القيمة : مليار جنية

مصدر التدفق	2005/2004	2006 / 2005	2007 / 2006
المصريين	14.202	8.450	32.156
العرب	2.131	1.343	11.912
الأجانب	1.407	1.820	1.701
الإجمالي	17.740	11.614	36.769

خفض القانون 91 لسنة 2005(قانون الضريبة على الدخل) سعر الضريبة على الدخل إلى 20 % لجميع الأنشطة ولكنه أبقى على معدل 40.55 % و40 % عند محاسبة شركات البترول والهيئة المصرية العامة للبترول، وبالتالى فالأمر يتطلب البحث فى نوعية وطبيعة هذه الاستثمارات الوافدة من حيث التقسيم القطاعى تبعا للأنشطة المستفيدة من تخفيض سعر الضريبة والجدول التالى يوضح ذلك .

[4] - المصدر : التقارير السنوية لوزارة الاستثمار – الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، أعداد متفرقة

جدول رقم (4)[5]

توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى القطاعات (القيمة بالمليون دولار)

التدفق من القطاع	٢٠٠٣/ ٢٠٠٤	٢٠٠٤/٢٠٠٥		٢٠٠٥/٢٠٠٦		٢٠٠٦/٢٠٠٧		٢٠٠٧/٢٠٠٨		
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	الربع الأول	الثاني	الثالث
شركات جديدة وزيادة فى رؤوس أموالها المصدرة		٩٢٥٦	٢٤	٣٣٤٧,٨	٥٤,٧	٥٢٢٧,٢	٤٧,٣	١٦٥٠,٦	١٨٠٥	
طرح أصول الشركات لغير المقيمين		٣٩٠٨	١٠	٩٠٥٧	١٤,٨	٢٧٧٢,٢	٢٥	٢٥٩٥	١٠٩٨,٥	
استثمارات عقارية.		١٦٥	٠,٥	٢٥٧	٠,٤٤	٣٩	٠,٤٠	٢٣٩	٨٧٠	
استثمارات بترولية		٢٥٤٠,٢	٦٥,٥	١٨٣٢,٢	٣٠	٣٠١٤,٨	٢٧,٣	١٠٣٥,١	١٨٨٨,٢	
إجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة	٢,١٠	٣٨٧٣,١		٦١١١,٤		١١٠٥٣,٢		٢٩٦٩	٤٨٠٠	٥٩٣٠

- إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة

- خلال الفترة من 2007/7/1 – 2008/3/31 (فعلى) = 13.7 مليار دولار

- المتوقع فى سنة 2007 / 2008 = 18 مليار دولار

5 - المصدر : البنك المركزى المصرى – وزارة الاستثمار .

يلاحظ على الجدول السابق زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى السنوات 2006/2005 وكذلك فى السنوات التالية 2007/2006 إلى ما يقرب من الضعف وينهال التدفق فى السنوات 2008/2007 وفق الخطة المستهدفة.

ومن الجدير بالذكر أن القانون 91 لسنة 2005 (قانون الضريبة على الدخل) قرر بالمادة الثالثة من مواد الإصدار إلغاء الإعفاءات الضريبية التى كانت مقررة فى القانون 8 لسنة 1997 فيما عدا إعفاءات المناطق الحرة [6] وعلى الرغم من ذلك جاءت حصيلة الإيرادات الضريبية مرتفعة مما يتطلب مزيدا من البحث والدراسة. فهناك زيادة فى قيمة الاستثمارات الأجنبية الوافدة على الرغم من إلغاء الإعفاءات الضريبية ، كما أن هناك زيادة فى أعداد الإقرارات الضريبية و فى حصيلة الإيرادات الضريبية على الرغم من عدم تفعيل نظام الفحص بالعينة حتى تاريخه ، فقد يكون السبب وراء ذلك مجموعة من العوامل يطرحها الباحث للدراسة والتحليل.

أهمية البحث :

ترجع أهمية البحث إلى وجهة النظر المؤيدة لإن تحليل وتفسير البيانات المحاسبية التى تصدرها الجهات الحكومية المعنية بشئون الاقتصاد يساعد على خلق التوافق فى التركيبة التجارية والمعاملات المالية، وحيث أن المحاسبة القومية تهتم بتجميع وعرض التقارير المالية معبرة عنها بوحدة نقدية وفى وقت محدد بهدف تزويد المسؤولين فى مختلف المستويات الأدارية بالاجهزة الحكومية بالمعلومات الجارية والزمنية ، فمخرجاتها تعد عاملاً مساعداً فى عملية اتخاذ القرارات اللازمة لتوجيه النشاط الأقتصادى الكلى والجزئي.

فقد أشارت التقارير الدولية التى تصدرها المنظمات العالمية إلى تطور أداء الاقتصاد المصري، وتم تصنيف مصر من بين الدول التى تشهد ارتفاعا فى نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر الى الناتج المحلى الإجمالى والتى بلغت 6 % من اصل 5.7 % فى سنة 2005 و كذلك صعود مصر فى الترتيب للمنزلة رقم 39 من إجمالى 161 دولة فى سنة 2006 صعدت بعدها إلى المنزلة رقم 33 فى عام 2007 من إجمالى 200 دولة فى مجال مؤشر أداء الاستثمار الأجنبى المباشر.

---

[6]- بصدور القانون 114 لسنة 2008 الصادر فى 2008/5/5 الغيت الإعفاءات الضريبية للمشروعات المقامة بالمناطق الحرة فى مجال صناعات الأسمدة والحديد والصلب وتصنيع البترول وتصنيع وتسييل الغاز الطبيعي، دون غيرها من مشروعات.

يتطلب تعزيز مناخ الاستثمار الاستمرار فى تحرير الاقتصاد القومى والانفتاح على العالم للتحول من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر، وبالتالى لابد من فتح أبواب جديدة امام القطاع الخاص لمضاعفة حجم الاستثمارات (رأس مال معرفى ومادى)[7] وتنويعها لتعزيز قدرة الاقتصاد الوطنى وللعمل على توفير فرص العمل فى مختلف القطاعات الاقتصادية .

أوضح التحليل القطاعى للاستثمارات الاجنبية الوافدة أن قطاع البترول يستحوذ على نصيب يقترب من 65% من تلك الاستثمارات الوافدة فى السنوات 2005/2004 وما بعدها على الرغم من أن سعر الضريبة على الدخل للأنشطة البترولية لم يحدث عليه تخفيض فما زال 40.55% لشركات البحث والتنقيب عن البترول والغاز مما يعنى أن تكلفة تخفيض سعر الضريبة على الدخل لهذا القطاع تعادل صفر لانه لا يوجد تخفيض حقيقى فى سعر الضريبة عليه.

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن صياغتها على النحو التالى :

1- إجراء موازنة بين تكلفة تخفيض سعر الضريبة على الدخل والمزايا المترتبة عليه من خلال تدفق الاستثمارات وآثار ايرادتها على الناتج المحلى الاجمالى و بما يؤثر على تخفيض معدل البطالة.

2- التعرف على الآثار المترتبة على تخفيض سعر الضريبة على الدخل .

3- دراسة مدى مساهمة الإصلاح الضريبى فى ارتفاع حصيلة الإيرادات الضريبية من ضريبة الدخل .

7- د. ليلى عزيز. "دور رأس المال المعرفى فى تطوير المنظومة الضريبية".مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة - جامعة بنها. العدد 1 سنة **2005**

فروض البحث :

1- لا يعد تخفيض سعر الضريبة على الدخل عاملاً موثراً على تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر خلال تلك السنوات.

2- لا يوجد تأثير جوهرى لتخفيض سعر الضريبة على الدخل على الزيادة فى حصيلة الايرادات الضريبية لضريبة الدخل.

منهج البحث :

(1) المنهج الاستقرائى :

من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة فى الأدب والفكر المحاسبى وكذلك الأبحاث العلمية والمقالات المرتبطة بموضوع البحث .

(2) المنهج الاستنباطى :

من خلال الاختبارات التطبيقية لفروض البحث التى تشمل إعداد قوائم الاستقصاء المعتمدة على التدريج الخمسى .

(3) عينة الدراسة :

* عينة من شركات الاستثمار العاملة فى مصر خاضعة لاحكام القانون 8 لسنة 1997 (ضمانات وحوافز الاستثمار)

(4) إجراءات اختبار الفروض :

يتم تحديد جوهرية الفروق فى إجابات العينة وفق الأساليب الإحصائية المستخدمة .

طرق تجميع البيانات :

أولا : أساليب أولية [8] :

استخدام أسلوب العينات على أن يكون :

---

[8]- د : احمد بدر – أصول البحث العلمى – وكالة المطبوعات بالكويت – سنة 1986

- مجتمع الدراسة (شركات الاستثمار العاملة فى مصر)
- عينة الدراسة (عدد من شركات الاستثمار العاملة فى مصر بحيث يتم اختيار شركة من كل قطاع ممثلة له من القطاعات التالية :

(الصناعة- الزراعة- التشييد- السياحة- الخدمات- البترول- الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات)

(1) الاستقصاء : وسيتم توجيهه لكل من :

أ- رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب للعينة المختارة من شركات الاستثمار .
ب- المدير المالى ومدير الاموال للعينة المختارة من شركات الاستثمار

(2) **المقابلة** : المديريون والمختصون باصدار التراخيص بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لشركات الاستثمار العاملة فى مصر والمديرين العاملين بالهئية العامة لسوق المال وكذلك المديرين بمركز كبار الممولين وقطاع مأمؤريات ضرائب شركات الاموال و ضرائب الاستثمار بمصلحة الضرائب المصرية .

ثانياً : أساليب ثانوية :

1- البيانات المالية المنشورة بتقارير الهيئات الحكومية والدولية التى تصدرها بصفة سنوية أو دورية وتقوم بنشرها منظمة التعاون والتنمية الاوروبية وصندوق النقد الدولى .
2- سلسلة منشورات وزارة المالية على موقعها بشبكة المعلومات الدولية.
www.mof.gov.eg.com
3- تقارير وزارة الاستثمار لترويج الاستثمار دوليا .
www.investement.gov.eg.com

- **مصادر الحصول على البيانات :**

يتم الحصول على البيانات الثانوية من خلال :

1- بالنسبة للتقارير المنشورة محليا من وزارة التنمية الاقتصادية.
2- بالنسبة للقوائم المالية المنفصلة والمجمعة لشركات الاستثمار لعينة الدراسة من خلال هيئة سوق المال ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء . ومركز معلومات القطاع العام التابع لوزارة الاستثمار

- **الأسلوب الإحصائى المستخدم**[9]:

1- تحليل التباين فى اتجاهين : لبيان الاختلافات فى عينة الدراسة لكل من شركات الاستثمار العاملة فى مصر والمديرين بالهئيات المختارة .

2- اختبار (ت) واختبارات الفروض الخاصة بالوسط الحسابى أو الهندسى لعينة الدراسة .

3- توزيع (كا^2) واختبارات الفروض .

$$\text{كا}^2 = \text{مجموع} \frac{(\text{التكرار المشاهد} - \text{التكرار المتوقع})^2}{\text{التكرار المتوقع}}$$

4- اختبارات جودة التوفيق :

لتقرير ما إذا كان من الممكن النظر إلى العينة على أنها عينة عشوائية تم سحبها من مجتمع يتمتع بهذا التوزيع المحدد أم لا .

5- اختبارات جداول التوافق :

وهو اختبار مدى استقلالية التصنيفات أو التقسيمات الرئيسية لتقرير ما إذا كانت مجموعة المعايير المستخدمة للتقسيم أو التصنيف للبيانات ذات معنى حقيقى أو تأثير واضح بمعنى أن التقسيمات الرئيسية مستقلة فيما بينها .

6- مقياس كا^2 للتفاعل :

لتقرير وجود أو عدم وجود أى ميل نحو اتجاه معين فى البيانات مما يجعلها أكثر دقة .

7- تحديد معامل الارتباط بين شركات الاستثمار العاملة فى مصر والجهات الحكومية مانحة تراخيص الاستثمار لتلك الشركات.

9- C. Hadlai Hull Norman H. Nie SPSS update 7 – 9 New procedures and Facilities for releases, McGraw – Hill Book Company. 1981.

حدود البحث :

1- يخرج عن نطاق الدراسة الإيرادات الضريبية من الضريبة على المبيعات والجمارك والدمغة و الضريبة العقارية .
2- لا يتعرض البحث للأهداف المتعلقة بالإصلاح الاقتصادى للسياسة النقدية .
3- يخرج عن نطاق البحث التعرض لتحليلات الناتج المحلى الإجمالى وتوزيعات الدخل المحلى على استخداماته من إنفاق استهلاكى أو استثمارات ، وكذلك تأثير الإصلاحات الاقتصادية على الاستثمارات الحكومية فى المشروعات العامة .
4- لا يتناول البحث التعرض لمؤشرات التضخم أو الرقم القياسى لأسعار المستهلكين أو للسلع الأساسية غير البترولية والتى تأثرت بالإصلاح الاقتصادى فى خلال الفترة الزمنية من 2004 وحتى 2007 .

الدراسات السابقة :

1- رضا حسن محمد (سنة : 2007)[10]

تناولت الدراسة تبيان مدى أهمية التنسيق الضريبى باعتباره أداة مهمة لتحقيق التكامل الاقتصادى وألقت الدراسة الضوء على مدى أهمية الإيرادات الضريبية كعامل مؤثر فى تغطية النفقات العامة وتعرضت لشرح مدى أهمية تعديل أسعار الضريبة على الدخل فى جذب المزيد من الاستثمارات وقامت الدراسة بعرض تجربة التنسيق الضريبى الأوروبى باعتبارها تجربة يمكن تطبيقها فى الدول العربية ، ولكن الدراسة لم تشر إحصائيا إلى أى مدى اتجهت الاستثمارات الأجنبية المباشرة للزيادة مقابل تخفيض أسعار ضريبة الدخل بتلك الدول والتى اتجهت فى السنوات الأخيرة إلى إلغاء الإعفاءات مقابل تخفيض سعر الضريبة على الدخل .

2- (دراسة : داليا 2007)[11]

[10] - رضا حسن محمد : "تجربة التنسيق الضريبى الأوربى ومدى إمكانية الاستفادة منها على المستوى الدولى " مجلة البحوث المالية – وزارة المالية– (القاهرة 2007)

[11]- داليا عزيز غبريال : " محاور تطوير السياسة المالية فى مصر خلال المرحلة الحالية ", مجلة البحوث المالية – وزارة المالية- (القاهرة : 2007)

تناولت الدراسة التعرض للتجربة المصرية فى تطوير السياسات المالية بهدف تعديلات فى هيكل التعريفة الجمركية، و إصدار قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005 والمزايا المترتبة على إصداره وتطبيقه على الأشخاص الطبيعيين و الأشخاص الاعتبارية، كما أشارت الدراسة إلى إيضاح أثار ذلك التطوير على أداء الاقتصاد المصرى من زيادة معدلات النمو وإعطاء الفرصة لقطاع الاعمال العام والخاص للمشاركة الفعالة فى مسيرة الاستثمار.

ناقشت الدراسة أهم المبادئ الأساسية التى قام عليها قانون الضريبة على الدخل وركزت على تشجيع الاقتصاد غير الرسمى على الاندماج فى نظيره الرسمى وكذلك على أهمية تخفيض سعر الضريبة على الدخل من 42% إلى 20% فى المساعدة على جذب الاستثمارات الاجنبية، زيادة حصيلة الايرادات الضريبية. توصلت الدراسة إلى أن إصدار القانون 91 لسنة 2005 ساهم بشكل مباشر فى ارتفاع معدل النمو فى سنة 2005/2004 إلى 4.8% بالإضافة الى التأثير الايجابي على مناخ الاستثمار من خلال تحسين التعامل الادارى فى حالات الدمج والاستحواذ وإعادة التقييم.

ولكنها لم تتعرض لقياس المساهمة الفعالة للاستثمار الاجنبى المباشر الوافد إلى مصر وما إذا كانت التدفقات ترجع إلى تخفيض سعر الضريبة على الدخل أم لعوامل أخرى، وما إذا كان تخفيض سعر الضريبة على الدخل يساهم فى زيادة الايرادات الضريبية وما هو مقدار تلك المساهمة.

3- (دراسة : داليا 2007)[12]

تناولت الدراسة عرضاً للحوافز الضريبية فى قانون الضريبة على الدخل وكذلك عرض بيانات تطور الاستثمار الاجنبى المباشر كتدفقات واردة خلال السنوات من : 98/97 إلى 2005/2004 مع عرض موجز لأهم المعوقات الحقيقية التى تواجه عملية الاستثمار من الافتقار إلى حرفية الترويج للاستثمار الاجنبى المباشر وخاصة فى ظل المنافسة العالمية بالاضافة إلى البروقراطية والعرافيل التى تواجه عملية الاستثمار وعدم وجود خريطة استثمارية للمناطق الجغرافية الواعدة والجاذبة للاستثمار وعوامل أخرى موضحة بالدراسة.

---

[12]- داليا عزيز غبريال : " مدى فعالية الحوافز الضريبية فى قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005 لتشجيع الاستثمار" ، مجلة البحوث المالية – وزارة المالية- (القاهرة : 2007)

توصلت الدراسة إلى حتمية وأهمية الاجراءات التى اتخذتها الحكومة مؤخرا لتحسين المناخ الاستثمارى بمصر لدفع عجلة الاستثمار حيث أن زيادة نمو الاستثمار يعمل على خلق فرص عمل جديدة. كما أوصت الدراسة بإقتراح أن يكون سعر الضريبة تصاعدياً على الاشخاص الاعتبارية، لكنها لم تشر إلى الاجراءات التى أتخذت من خلال وزارة الاستثمار للترويج للاستثمار فى الخارج مما أثر على زيادة الناتج المحلى الاجمالى وزيادة معدلات النمو كما أنها لم تعرض الاثر من إلغاء تخفيض سعر الضريبة على الدخل على حصيلة الايرادات الضريبية.

4- (دراسة Susan : 2005)[13]

تناولت الدراسة الاعفاءات الواجب تطبيقها على الضريبة على الدخل للأرباح الرأسمالية وخاصة الارباح الرأسمالية الناتجة من تداول الأوراق المالية والاصول الثابتة عند تداولها بين شركات المجموعة والارباح الرأسمالية الناتجة من إعادة التقييم كطريقة لجذب الاستثمار الاجنبى فى حالة عدم إمكانية تخفيض سعر الضريبة على الدخل وفق السياسة الضريبية المطبقة .

وأوصت الدراسة بأنه يجب على النظم الضريبية التى تتبنى تلك الطريقة أن يكون لديها معامل مرونة قوى فى إجراء التعديل الفورى للسياسة الضريبية عندما يصل تدفق الاستثمار الاجنبى لديها بالصورة التى تكون قادرة على امتصاص البطالة الداخلية وخاصة البطالة المقنعة.

5- (دراسة Assaf : 2005)[14]

عرضت الدراسة نماذج من أسعار ضريبة الدخل الواجب تطبيقها فى الدول الآخذة فى النمو لأغراض المنافسة الضريبية من اجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية بهدف زيادة معدل النمو الاقتصادى داخل الدولة.

---

[13]- Susan E. Anderson. "Capital gains tax policy, the effect of Investment Company Capital gains realization" The Journal of the American Taxation Association Vol .30, Iss.1 (USA: Sarasota: 2005).

[14]- Assaf Razin, Efraim Sadk: "Foreign Direct Investment: An Eu-Type Model of Tax Competition".www.cepr.org/pubs/dps.asp. (February: 2005).

وتوصلت الدراسة إلى أن انخفاض سعر الضريبة على الدخل يعد بمثابة عامل مستقل فى جذب الاستثمار الاجنبى الا انها أوصت بعدم الاتجاه إلى الغاء الاعفاءات الضريبية بالكامل لتحقيق الاستقرار للايرادات العامة للدولة لسد فجوة الانفاق العامة وعدم ظهور عجز للموازنة العامة للدولة.

ولكنها لم توضح ما إذا كانت الاسعار النسبية أفضل أم الاسعار التصاعدية ، كما لم تشر إلى مدى زيادة حصيلة الايرادات الضريبية عندما يتم تطبيق سعر ضريبة منخفض.

6- (دراسة Susan : 2004)[15]

تناولت الدراسة العلاقة بين نظم سعر الضريبة على الدخل لكل من الاشخاص الاعتبارية والطبيعيين والاستثمار بصفة عامة ومدى إمكانية استخدام سعر الضريبة على الدخل فى استقطاب الاستثمارات الاجنبية وعلقت على مزايا وعيوب السعر النسبى والتصاعدى كما تناولت تأثير تخفيض سعر الضريبة على تدفق الاستثمار وتوصلت إلى أن النظم الضريبية فى الدول الآخذة فى النمو يجب عليها أتباع طرق محددة لتحديد سعر الضريبة على الدخل بكل دقة لما لها من أثر مباشر على جذب الاستثمار وهروبه للدول الاكثر استقرارا سياسيا .

ولكن الدراسة لم تعرض تجربة بذاتها للحكم على مدى إمكانية تطبيق النظام الامثل لتحديد سعر الضريبة على الدخل الأكثر جذبا للاستثمار وخاصة الاستثمار الاجنبى المباشر.

7- (دراسة Fletcher : 2002)[16]

تناولت تلك الدراسة الآثار الناتجة من تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر الناتج عن التطور فى رسم سياسات مالية جديدة فى بعض دول جنوب شرق آسيا (ومنها كمبوديا وفيتنام)،يتضمن نظام جديد للحوافز الضريبية للترويج للاستثمار

---

[15]- Susan E Anderson : "The Effects of Tax Rate Systems for income tax on Multinational Investment, Financing and Accounting Strategies". The Journal of the American Taxation Association. (Sarasota: 2004.) Vol. 28, Iss. 2

[16]- Kevin. - Fletcher: "Foreign Direct Investment Opportunities and challenges Tax Incentives in Cambodia Lao PDR, and Vietnam". IMF Conference Southeast Asian Countries. (August: 2002.)

الاجنبى ومن تلك الحوافز تخفيض سعر الضريبة على الدخل والاجازة الضريبية لبعض الانشطة وليست جميع الانشطة العاملة داخل الاقليم.

وتوصلت الدراسة الى نتائج ايجابية تمثلت فى انه من الضرورى تبسيط الاجراءات وإزالة القيود لكى تظهر بشفافية الصورة الحقيقية للحوافز الضريبية الجديدة.

ولكن الدراسة لم تقدم دليلا محدداً لنتائج السياسة الضريبية الجديدة فى قياس القيم الحقيقية لتدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر سواء متأثراً بتخفيض سعر الضريبة أو تبسيط الإجراءات وإزالة القيود.

8- (دراسة : السمان 2001)[17]

أشارت الدراسة إلى أهمية تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر إلى الوطن لاعتبارات التنمية الاقتصادية ولتلبية ذلك النداء لابد من تقديم حوافز ضريبية وتسهيل الاجراءات الجاذبة للاستثمار من أجل امتصاص البطالة فى المجتمع ولزيادة الصادرات مما يساعد على ارتفاع معدل النمو الاقتصادى وزيادة الناتج المحلى الاجمالى.

ولكن الدراسة لم تتعرض لمدى تأثير تخفيض سعر الضريبة على الدخل على حصيلة الاقرارات الضريبية أو التنبوء بمؤشر زيادة الاستثمار الاجنبى المباشر الوافد لمصر فى ظل تطورات الاقتصاد العالمى.

17- د. أحمد حمد الله السمان : " آثار الاستثمار الاجنبى المباشر على بعض جوانب التنمية الاقتصادية فى مصر ". مجلة آفاق جديدة ، كلية التجارة جامعة المنوفية، (يوليو 2001)

المبحث الأول

أثر تخفيض سعر ضريبة الدخل على تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر

يتمثل برنامج الحكومة الذى بدأت تطبيقه منذ سنة 2004 فى حزمة من السياسات والإجراءات التى اتجهت السلطة السياسية لتطبيقها فى كافة قطاعات الأنشطة الاقتصادية كما تمثلت محاور الإصلاح بشكل رئيسى فى :

- إصلاحات تهدف إلى تحقيق مزيد من معدلات النمو الاقتصادى من خلال إصدار عدد من الإجراءات والقوانين منها ما هو فى مجال الضريبة على الدخل وفى مجال الاستثمار ومنها ما هو فى مجال شركات الأموال وغيرها من المجالات التى تؤدى الى مزيد من تدفق الاستثمارات بصفة عامة والأجنبية المباشرة بصفة خاصة من اجل المنافسة على المستوى الدولى والمحلى وتحسين صورة المناخ الاستثمارى .
- برنامج لتحرير عدد من القطاعات الاقتصادية وتعزيز مشاركة القطاع الخاص من خلال الخصخصة وذلك بهدف زيادة الاستثمار من أجل خفض عبء الدين وزيادة معدلات النمو الاقتصادى وخلق فرص عمل جديدة بالإضافة الى سياسية نقدية تهدف الى الحفاظ على استقرار الأسعار وتحجيم التضخم .

تعد زيادة معدل نمو الاقتصاد المصرى أحد أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى والذى يحتاج إلى جذب الاستثمارات مما يتطلب تقديم حوافز ومن أهمها تبسيط إجراءات تأسيس الشركات وتخفيض أسعار الضريبة على الدخل وغيرها من حوافز يهتم بها المستثمر للاتجاه مباشرة إلى الدولة التى تقدم ذلك ولا سيما وان يكون بها استقرار سياسى ومن منطلق أهمية الاستقرار السياسى الموجود فى مصر مقارنة بدول المنطقة أو الدول الآخذة فى النمو فتعتبر مصر دولة جاذبة للاستثمار بما تتمتع به من استقرار سياسي.

تحسن كفاءة الإدارة الضريبية وتعديل نظم التحصيل وزيادة معدلات الالتزام الضريبى وخاصة الالتزام الطوعى كانت أحد محاور الإصلاح الضريبى الذى بدأت ملامح تطبيقه منذ سنة 2005 مع صدور قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005 ومن أهم ما جاء به هذا القانون تخفيض سعر الضريبة على الدخل من 42% إلى 20 % للأشخاص الاعتبارية ، فهذا القانون بالإضافة الى عدد من الإجراءات الهيكلية أدى بصورة مباشرة إلى تحسين وتحديث الإدارة الضريبية من نظم داخلية فى التعامل مع الممولين وبصفة خاصة بمركز كبار الممولين وفى مأموريات ضرائب الشركات المساهمة أو الاستثمار وتلك التى تمثل مراكز التعامل مع الاستثمار سواء محلية أو أجنبية فهذا التحديث كان له أكبر الأثر فى جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية بالإضافة إلى تخفيض سعر الضريبة على الدخل .

شهدت السنوات الاخيرة وخاصة السنة المالية 2006 / 2007 تطوراً هائلا فى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر مقارنة بالناتج المحلى الاجمالى والجدول التالى يوضح ذلك :

جدول رقم (5)[18]

تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر مقارنة بالناتج المحلى بسعر السوق

فى السنوات

من 2004/2003 الى السنوات 2008/2007

السنوات	الاستثمار الاجنبى المباشر	الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق	نسبة الاستثمار الاجنبى المباشر الى التاتج المحلى الاجمالى
2004/2003	2.11 مليار دولار	485.30 مليـار جنيه	% 0.5
2005/2004	3.87 مليار دولار	538.50 مليـار جنيه	% 4.2
2006/2005	6.11 مليار دولار	617.70 مليـار جنيه	% 5.7
2007/2006	11.05 مليار دولار	731.20 مليـار جنيه	% 8.5
2008/2007 **متوقع**	18 مليار دولار	847.00 مليـار جنيه	% 11.5
2008/2007 فعلى : الربع الاول	2.97 مليار دولار		% 2
الربع الثانى	4.80 مليار دولار		% 3.1
الربع الثالث	6.00 مليـار دولار		%4.3

مع تطبيق القانون الضريبى الجديد فى سنة 2005 يتلاحظ مدى الزيـادة فـى تـدفق الاستثمار الأجنبى المباشر فى سنة 2005/2004 من 3.9 مليـار دولار إلـى 6.1 مليـار دولار فى سنة 2005 /2006 و الى 11.1 مليار دولار فى 2006 /2007 بالإضافة إلى

18 – المصدر : التقارير السنوية لوزارة الاستثمار ، أعداد متفرقة.

زيادة معدل الاستثمارات الأجنبية المباشرة منسوبة للناتج المحلى الإجمالى بعد تحويل الدولار الى جنيه بالسعر المعلن فى 6/30 من كل سنة مالية.

وهى مؤشرات تفوق المتوقع عند إعداد الخطط الخمسية الآمر الذى أثار التساؤل حول السبب وراءها بمعنى هل هو تخفيض سعر الضريبة فقط أم عوامل أخرى.

جدول رقم (6)[19]

الشركات الجديدة المؤسسة ورؤوس أموالها المصدرة بالمناطق الحرة العامة

خلال السنوات 2005/2004 – 2007/2006

المناطق	2005/2004		2006 / 2005		2007 / 2006	
	عدد الشركات	رؤوس الأموال مليون دولار	عدد الشركات	رؤوس الأموال مليون دولار	عدد الشركات	رؤوس الأموال مليون دولار
مدينة نصر	13	3.5	3	2.6	14	40.1
الإسكندرية	24	9.8	32	42.8	25	21.1
بورسعيد	5	3.6	4	4.9	6	4.1
الإسماعيلية	10	4.9	11	124.5	9	9.2
السويس	7	3.2	12	14.9	12	8.3
دمياط	4	1.7	6	9.1	1	0.4
شبين الكوم	1	0.1	3	7.1	2	0.3
مدينة الإنتاج الإعلامي	6	12.3	12	16.5	14	38.1
الإجمالي	70	39	83	222.4	83	12.6

19- المصدر : الهئية العامة للاستثمار والمناطق الحرة. أعداد متفرقة

جدول رقم (7)[20]

الشركات الجديدة المؤسسة ورؤوس الأموال المصدرة بالمناطق الحرة الخاصة

خلال السنوات 2004 / 2005 إلى 2006/ 2007

المناطق	2005/2004		2006 / 2005		2007 / 2006	
	عدد الشركات	رؤوس الأموال مليون دولار	عدد الشركات	رؤوس الأموال مليون دولار	عدد الشركات	رؤوس الأموال مليون دولار
مدينة نصر	16	17.8	28	78.5	28	428.9
الإسكندرية	17	60.7	12	31.5	15	19.6
بورسعيد	8	109.3	3	3.3	3	21.4
الإسماعيلية	--	--	1	10	2	5.7
السويس	6	129.5	6	203.3	7	68.7
دمياط	3	21.7	3	96	4	9.3
شبين الكوم	--	--	3	96	4	9.3
مدينة الإنتاج الإعلامي	--	--	1	1	3	13.3
الإجمالى	50	369	56	338.2	62	1185.2

ومن الجدير بالذكر أن المناطق الحرة العامة والخاصة مازالت تتمتع بالإعفاء الضريبى المطلق مدى حياتها طالما رخص لها العمل بالمنطقة الحرة، الا أن الزيادة فى تأسيس تلك الشركات أو نمو رؤوس أموالها يتضح انه غير متأثر بتخفيض سعر الضريبة على الدخل نظرا لأنها تتمتع بإعفاءات ضريبية بمقتضى قانون ضمانات وحوافز الاستثمار 8 لسنة 1997[21]، أما إلغاء الإعفاءات الضريبية الذى جاء به القانون 91 لسنة 2005 لشركات الاستثمار التى يتم تأسيسها حديثا بعد العمل بهذا القانون كان من الطبيعى ان تكون نتيجته انخفاض فى عدد شركات الاستثمار التى يتم انشأها ولكن ما حدث هو العكس حيث زاد عدد تلك الشركات كما يتضح فى جدول رقم (2) وهو ما يدعو الى طرح سؤال هام.....

ما السبب الرئيسى وراء الزيادة فى عدد شركات الاستثمار التى تم تأسيسها حديثا ؟ .

20- المصدر : الهئية العامة للاستثمار والمناطق الحرة. أعداد متفرقة

21- بصدور القانون 114 لسنة 2008 الصادر فى 2008/5/5 الغيت الإعفاءات الضريبية للمشروعات المقامة بالمناطق الحرة فى مجال صناعات الأسمدة والحديد والصلب وتصنيع البترول وتصنيع وتسييل الغاز الطبيعى فقط .

لقد ابقى قانون الضريبة على الدخل على الإعفاءات الضريبية عند إجراء التوسعات فى رؤوس أموال شركات الاستثمار المقامة وفق قانون الاستثمار 8 لسنة 1997 مما كان عاملا مساعداً لنمو تلك الشركات فى خلال السنوات 2004/2003 إلى 2007/2006 وهذا ما يوضحه الجدول التالى :

جدول رقم (8)[22]

عدد شركات الاستثمار التى توسعت فى رؤوس أموالها القائمة

السنة	عدد الشركات	قيمة رؤوس الأموال المصدرة للتوسعات فى الشركات القائمة
2004 / 2003	754	14.078 مليون دولار
2005 / 2004	955	21.729 مليون دولار
2006 / 2005	943	33.312 مليون دولار
2007 / 2006	1184	45.051 مليون دولار

يتضح من بيانات الجدول بعاليه أن عدد الشركات التى قامت بالتوسع فى أنشطتها وزيادة رؤوس أموالها يتزايد سنة تلو الاخرى على الرغم من انها معفاة ضريبيا مما يعنى أن هناك عوامل أخرى جاذبة للاستثمار غير تخفيض سعر الضريبة على الدخل الوراد بالقانون 91 لسنة 2005 . لانها مازالت معفاة من الضريبة على الدخل بمقتضى القانون 8 لسنة 1997 و بعد أجراء المقابلات مع مسئولين بالجهات مانحة التراخيص بمزاولة الأنشطة الاستثمارية وبعض المستثمرين فى مصر ، اتضح أنه توجد عوامل أخرى لعل منها ما يلى :

1- تبسط الإجراءات والتيسير على المستثمرين بهدف القضاء على الكثير من التعقيدات البيروقراطية والتنظيمية والتى كانت تمثل أهم معوقات الاستثمار فى مصر مثل :

- تعديل نظام إصدار شهادات إيداع رؤوس الأموال للشركات بالبنوك ، فأصبح تسليم الشهادة مباشرة من البنك إلى وكيل المؤسسة .
- الاستخراج الفورى لشهادة عدم التباس الاسم التجارى من مجمع خدمات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

22- المصدر : التقرير السنوى لوزارة الاستثمار لسنة 2007/2006 ص 24

- الربط الآلى لمكاتب التأمينات بمجمع خدمات الاستثمار بهيئة التأمينات الاجتماعية واختصار المدة اللازمة للقيد .
- الربط الآلى لمكتب الجمارك بمجمع خدمات الاستثمار بمصلحة الجمارك لانهاء كافة الأعمال المتعلقة بقيد المستثمر.
- تمكن الشركات من سداد كافة المدفوعات الضريبية من خلال المنافذ الضريبية داخل هيئة الاستثمار .
- تخفيض رسوم النشر بصحيفة الشركات من 2700 جنية الى حوالى 430 جنية .
- تخفيض رسوم لجنة تسوية المنازعات من 10000 جنية إلى 5000 جنية ولجنة المنازعات من 3000 جنية الى 1500 جنية
- اختصار المدة الزمنية لتأسيس الشركات إلى 72 ساعة بعد أن كانت تستغرق اكثر من شهرين .
- فتح شباك الغرف التجارية لحسم المشكلات التى تصادف المستثمرين عند قيد شركاتهم .
- انشاء وحدة تختص بدراسة مشكلات المستثمرين والتنسيق مع الجهات المعنية لحل هذه المشكلات.

2- إنشاء قطاع للاستثمار فى المحافظات مهمته العمل على أن تصل خدمات هيئة الاستثمار الى المستثمرين متوسطى الحجم فى المحافظات .

3- التعاون والتنسيق مع الجمعيات والمستثمرين من خلال توقيع بروتوكولات تعاون مع جمعيات المستثمرين بمدينة 6 اكتوبر & العاشر من رمضان والإسكندرية وبورسعيد.

4- إعداد قواعد بيانات للمحافظات لتقديم خدمات المعلومات الأساسية والموارد الطبيعية و مقترحات لحل المشاكل التى تواجه المستثمرين .

5- الترويج للاستثمار فى مصر من خلال المشاركة فى تنظيم المؤتمرات الدولية والإقليمية بهدف عرض الفرص الاستثمارية المتاحة فى مصر ومن امثلة تلك المؤتمرات :

- " مؤتمر **اليورومنى** " والذى يجمع عدداً كبيراً من الخبراء والمسئولين وممثلى الشركات العالمية الأجنبية .

- " مؤتمر مصر وأسواق المال العالمية فرص للنمو " والذى شاركت فيه مؤسسة **مورجان ستانلى** العالمية .
- مؤتمر الشراكة بين القطاع العام والخاص للشرق الأوسط وشمال افريقيا والذى شارك فيه مجموعة من رجال الأعمال العرب والمستثمرين الأجانب .
- ملتقى القاهرة للاستثمار الذى نظمته وزارة الاستثمار بمشاركة الدول العربية بهدف إعلام المستثمر العربى بالإصلاحات التى تمت فى مجال الاستثمار وما تحقق من إنجازات على أرض الواقع .
- المشاركة فى المحافل الدولية مثل : مؤتمر اليورومني، ومؤتمر الغرفة التجارية الأمريكية بنيويورك، ومؤتمر **لابول** بفرنسا والمنتدى الاقتصادى (**دافوس**) بشرم الشيخ وذلك بهدف عرض الفرص الاستثمارية فى مصر .

6- التعاون الدولى من اجل دعم وتنشيط الاستثمار حيث تم التنسيق مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (**الانكتاد**) وموافاتهم دوريا بالبيانات الخاصة بالاستثمار الأجنبى المباشر بما يضمن مراجعتها وعرضها فى تقرير الاستثمار العالمى السنوى .

كما أن التقاريير الدولية[23] أشارت للعوامل المؤثرة فى زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر منها :

1. قدرة النظام السياسى المصرى على وضع السياسات وتنفيذها
2. تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلى نتيجة لتراجع عجز الموازنة العامة للدولة
3. انخفاض حجم الدين العام
4. استقرار سعر الصرف
5. زيادة الفائض المحقق فى الميزان التجارى

وهذا نتيجة حصول مصر على المركز الاول افريقياً والثانى عربياً فى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى عام 2007 نتيجة تحقيق تقدم فى بيئة الاعمال واجراءات الاستثمار من خلال حزمة الاصلاحات الشاملة فى مجموعة من المؤشرات العشر التالية :

23- تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لعام 2008، من أصدارات مؤسسة التمويل الدولية : IFC ص 13

1. تأسيس الشركات
2. استخراج التراخيص
3. تشغيل العمالة
4. تسجيل الملكية
5. الحصول على الائتمان
6. حماية المستثمر
7. سداد الضرائب
8. اجراءات التصدير والاستيراد
9. تنفيذ العقود
10. الخروج من السوق

تلك الإجراءات تعد من احد المسببات الرئيسية فى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة الى مصر حيث أن بعضاً من تلك الاستثمارات تتمثل فى استثمارات وافدة للاستثمار الداخلى بالاضافة للاستثمار بالمناطق الحرة العامة والخاصة على اختلاف القطاعات سواء فى القطاعات البترولية أو المشروعات غير البترولية حيث أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى قطاع البترول تستحوذ على نسبة ضخمة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما هى موضحة فى الجدول رقم (4)، و يشير ذلك الى أن التدفقات فى الاستثمار الأجنبى المباشر ليس السبب الرئيسى فيه تخفيض سعر الضريبة على الدخل فهناك زيادة فى الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى المناطق الحرة العامة والخاصة والتى مازالت أرباحها معفاة من الخضوع للضريبة على الدخل فيما عدا المشروعات التى تقرر إعفاءها بمقتضى القانون 114 لسنة 2008.

كما أن الزيادة فى التوسعات للمشروعات القائمة تعفى الأرباح الناتجة من تلك التوسعات من الضريبة وتلك الإعفاءات واردة بقانون ضمانات وحوافز الاستثمار 8 لسنة 1997 نتيجة التوسع فى المشروعات والتى ابقى عليها القانون 91 لسنة 2005 (قانون الضريبة على الدخل) ولم يتعرض لها بالالغاء . وبالتالى فالزيادة فى الاستثمار الأجنبى المباشر ترجع لعوامل اخرى بخلاف تخفيض سعر الضريبة على الدخل.

المبحث الثانى

أثر تخفيض سعر ضريبة الدخل على حصيلة الايرادات الضريبية من ضريبة الدخل

لاشك أن السياسة الضريبية لها انعكاسات هامة على النشاط الاقتصادى باعتبار أن الضرائب تعتبر من أهم المصادر للحصول على الموارد السيادية للدولة مما يؤدى إلى تخفيض العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة وتقليل اللجوء إلى الإصدار النقدى لمواجهة هذا العجز وما يصاحب ذلك من ضغوط تضخمية.

فقد حرصت العديد من التشريعات الضريبية المقارنة على الالتزام الطوعى لدى الممول سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً لتضع أمام المستثمر مزايا و إعفاءات مشجعه على الاستثمار من خلال إفصاحه عن أرباحه الحقيقية وقيامه برط الضريبة ذاتيا، بالإضافة إلى تسهيل كافة إجراءات تحصيل الضريبة[24].

إذ انه عند فرض ضريبة الدخل[25] على نشاط المستثمر يجب أن يتم الأخذ فى الاعتبار مدى استفادة الدولة من العائد الاقتصادى على الاستثمار و المتمثل فى تشغيل العمالة وتنشيط المجتمع اقتصاديا وتنمية الصادرات للخارج وذلك بهدف تحقيق زيادة فى الدخل القومى وتوفير الحماية الاقتصادية الملائمة للصناعات الوطنية و تشجيع أو الحد من بعض الصناعات تبعا لخطة التنمية الاقتصادية عن طريق التمييز السعرى للضريبة بين الأنشطة المختلفة.

أكدت نتائج الأداء الاقتصادى و المالى حدوث تحسن كبير خلال العام المالى 2007/2006 و الربع الاول من العام 2008/2007 . فقد حقق الاقتصاد المصرى نمواً بمعدل 7.1% و هو أعلى معدل نمو منذ عشر سنوات حيث ارتفع الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج الى 684.4 مليار جنيه .

---

[24] - Samuel Tung and Stella Cho: "The impact of tax incentives on foreign direct investment in China" Journal of International Accounting, Auditing and Taxation . Volume 9, Issue 2, 2 June 2000, Pages 105-135

[25] - Richard S. Simmons: "An empirical study of the impact of corporate taxation on the global allocation of foreign direct investment: a broad tax attractiveness index approach". Journal of International Accounting ,Auditing and Taxation.Volume 12, Issue 2, 2003, Pages 105-120

شهد عام 2007 بدء العمل بالخطة الخمسية 2007 / 2012 والتى تستهدف تحقيق معدل نمو سنوى 8% وخفض معدل التضخم إلى 5 % بنهاية الخطة.[26]

كما شهد عام 2007 ارتفاع الإيرادات العامة و المنح بنسبة 19.1% لتصل 180.2 مليار جنيه حيث ارتفعت الإيرادات الضريبية بنحو 16.9% لتصل 114.3 مليار جنيه كما ارتفعت الايرادات غير الضريبية بسنة 23.2 %لتصل 65.9 مليار جنيه و بلغت حصيلة الضريبة على الدخل فى العام المالى المنصرم 58.5 بزيادة 21.3% عن العام السابق وانخفض العجز الكلى من 9.2% الى 7.5% من الناتج المحلى الاجمالى[27] .

هذا الحوار يجعلنا ننظر إلى الانجاز الذى تحقق فى الوقت الحاضر من خلال عدة محاور بداية من الاصلاح مرورا بالخصخصة نهاءاً بالتعديلات التشريعية المالية.

مرحلة الإصلاح :

بدأت هذه المرحلة منذ عام 1990 وحتى الآن. وقد جاءت هذه المرحلة فى إطار التحول إلى آليات السوق واتخاذ عدة سياسات لمعالجة الاختلالات النقدية والهيكلية وأهمها : تحرير سعر الفائدة ، وإصلاح وتحرير سعر الصرف ، وإنشاء سوق حرة للصرف الأجنبى ، وتنفيذ برامج للخصخصة وتحرير القطاع العام والتجارة الخارجية .

بذلت مصر خلال التسعينيات الكثير من الجهد للتحول من الإقتصاد الموجه الى الإقتصاد الحر مما ادى إلى تخفيض العجز فى الموازنة وخفض معدل التضخم إلى أقل من 3% واستقرار سعر الصرف ، بالإضافة إلى تحرير تجارتها والقضاء على قيود ومعوقات الاستثمار ، وخصخصة أكثر من 50% من شركات القطاع العام، مما ادى الى ارتفاع معدل النمو إلى 5 %

وفى الفترة من عام 1991 حتى 1997 نجحت مصر فى برنامج الاصلاح الاقتصادى وبدأ الاقتصاد المصرى يتحرك نحو مزيد من النجاح غير انه واجه بعض الصعوبات نتيجة للتأثيرات التى لحقت بالاقتصاد العالمى منذ عام 1997 بسبب الازمة الاقتصادية فى دول شرق اسيا التى تسببت فى دخول الاقتصاد العالمى فى فترة من التباطؤ ، فمنذ ذلك العام واجه الإقتصاد المصرى مجموعة من التحديات

26- موقع وزارة التمية الا قتصادية على شبكة الانترنت www.mop.gov.eg
27- موقع وزارة المالية على شبكة الانترنت.www.mof.gov.eg

تمثلت فى ارتفاع نسبة العجز فى الموازنة وارتفاع معدلات الائتمان وانخفاض عائدات البترول من النقد الأجنبي، ورغم هذه التحديات استطاعت الحكومة المصرية السيطرة على عجز الموازنة من خلال العديد من الاجرءات الاقتصادية والاصلاحات التشريعية فى مجال الضرائب والجمارك وبعض القوانين الاقتصادية الهامة.

وفيما يلى عرض لمسيرة الإصلاح فى مختلف القطاعات:

1- الخصخصة

فى إطار المرحلة الثانية لسياسة الإصلاح وتحرير الاقتصاد المصرى ، أخذت مصر منذ عام 1991 بتطبيق سياسة الخصخصة ، بحيث لم تصبح الدولة هى المستثمر الوحيد وأصبح دورها يرتكز على التخطيط التأشيرى والقيام بصورة مباشرة بتنفيذ الاستثمارات العامة الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتى تتركز بصفة رئيسية فى مشروعات البنية الأساسية . وباعتبار سياسة الخصخصة مكوناً أساسياً من مكونات الإصلاح الاقتصادى ، فقد استند برنامجها على آليات خاصة تستهدف تهيئة الاقتصاد المصرى لعملية الخصخصة من خلال إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية واستعادة التوازن المطلوب فى المتغيرات الاقتصادية الأساسية مع اتباع سياسات ساهمت فى فتح الباب امام القطاع الخاص لتعزيز مشاركته فى النشاط الاقتصادى .

وقد استهدفت عملية الخصخصة عدة عمليات :

- زيادة معدلات استخدام الطاقات المتاحة لشركات قطاع الأعمال العام
- توسيع قاعدة الملكية بين المواطنين
- تخصيص عائد البيع لسداد مديونية البنوك
- جلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار
- تنشيط سوق المال

2-<u>الإصلاحات التشريعية</u> منها **<u>- الضريبة على الدخل:</u>**

يعكس قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005 وتعديلاته ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزارى لوزير المالية رقم 991 لسنة 2005 وتعديلاته المتعددة فكراً جديداً فى تعامل الجهاز الضريبى مع الممولين .. يمثل هذا القانون نقلة

نوعية ومنعطفاً جديداً فى السياسة الاقتصادية المصرية .. حيث يسهم فى تخفيض شرائح الضرائب إلى نحو 50 % أو أقل بحيث يستفيد منه المواطنون وكل من يعمل فى مجال النشاط الاقتصادى نظراً لما يوفره من مزايا أبرزها تخفيض السعر الضريبى ، المصالحة الضريبية، الاعفاءات الضريبية لاغراض التنمية، القضاء على التعقيدات الإدارية مع بناء جسور الثقة المتبادلة بين الدولة والممول بما من شأنه تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية فى مصر .

والجدول التالى يبين تطور حصيلة الايرادات الضريبية وخاصة ضريبة الدخل خلال السنوات 2004/2003 الى السنوات 2007/2006 والتى تستحوذ على حوالى 40% من هيكل الايرادات الضريبية ، لبيان مدى تأثير القانون الضريبى 91 لسنة 2005 على حصيلة الايرادات الضريبية بصفة عامة وضريبة الدخل بصفة خاصة.

جدول رقم (9)[28]

هيكل الإيرادات الضريبية

القيمة بالمليار جنيه

بيان	2004/3	2005/4	2006/5	2007/6	2008/7 موازنة	8/7 الربع الاول	8/7 الثانى	8/7 الثالث
الايرادات الضريبية	67.147	75.759	97.778	114.326	120.824	64.285	87.676	
الضريبة على الدخل	27.277	31.571	48.268	58.535	56.138	27.509	40.894	
الضريبة على دخول الافراد	8.160	9.315	9.381	9.720	13.426	6.087	8.045	
الضريبة على دخول الشركات	19.117	22.257	38.887	48.815	42.712	21.422	32.849	

ويلاحظ على الجدول السابق أن حصيلة الإيرادات الضريبية فى تزايد مستمر من سنة لأخرى وخاصة بعد إصدار القانون الضريبى الجديد كما أن الزيادة السنوية

28- موقع وزارة المالية على شبكة الانترنت.www.mof.gov.eg

لحصيلة الإيرادات الضريبية وخاصة ضريبة الدخل فاقت التوقعات فى الموازنات التخطيطية فى السنوات الموضحة بالجدول التالي، وهى إيرادات ذات انحراف موجب عن المخطط مما يشير إلى أن السير فى تنفيذ الخطة وفق خطى إيجابية وأن القانون الجديد جاء ليحقق أهدافاً استراتيجية تحقق مزيداً من معدلات النمو نتيجة تحصيل ايرادات تزيد عن المتوقع من خلال تطبيق قانون الضريبة على الدخل.

الجدول التالى يوضح حصيلة الايرادات الضريبية لضريبة الدخل والتى تقوم مصلحة الضرائب المصرية – العامة قبل الدمج – بتحصيلها من الممولين أشخاصاً أعتبارية وطبيعيين بالاضافة إلى أنواع أخرى.

جدول رقم (10)[29]

توزيع متحصلات مصلحة الضرائب العامة

القيمة بالمليار جنيه

بيان	2004/3	2005/4	2006/5	2007/6
إجمالى الحصيلة	33.267	38.242	55.822	65.606
الضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين	**7.031**	**8.086**	**8.33**	**9.828**
ارباح تجارية وصناعية	3.303	3.589	3.72	3.88
مرتبات وأجور	3.375	4.021	4.272	5.303
مهن غير تجارية	139	143	186	318
أخرى	214	334	152	327
الضريبة على شركات الأموال	**18.756**	**21.713**	**38.611**	**47.296**
قطاع البترول	4.869	4.444	23.801	25.38
قناة السويس	6.733	7.588	7.795	9.144
شركات البنك المركزى	317	208	--	--
جهات أخرى	6.836	9.475	7.016	12.772
البنك المركزى	**3.554**	**4.128**	**4.292**	**4.103**
دمغة	**3.480**	**3.916**	**4.261**	**4.075**
أخرى	**446**	**398**	**328**	**303**

* مع مراعاة أن المتحصلات من البنك المركزى تمثل ضريبة القيم المنقولة

* ضرائب أخرى : تتمثل فى ضريبة الدخل العام والتضامن الاجتماعى والإتاوة على القمار.

29- وزارة المالية – البنك المركزى المصرى

كما يلاحظ أن الضريبة على دخل شركات الاموال تنمو بصورة مرتفعة جدا وبمعدلات تزيد عن المتوقع.

وتلك الزيادة والتى بلغت فى سنة 2007/2006 حوالى 23% من حصيلة السنة السابقة لشركات الاموال.

كما أن ما تم تحقيقه حتى الربع الثالث من سنة 2008/2007 فيما يتعلق بالايرادات الضريبية حوالى 87.7 مليار جنيه و بالنسبة للضريبة على الدخل 40.9 مليار جنيه بنسبة نمو 48.7 % زيادة عن المتوقع وبالنسبة لحصيلة الضريبة على الدخل فيما يتعلق بدخل الشركات بلغت 32.8 مليار جنيه من ضريبة الدخل[30].

30- تصريحات السيد الاستاذ الدكتور وزير المالية بالصحافة وعلى موقع وزارة المالية على شبكة المعلومات الدولية : www.mof.gov.eg.com

المبحث الثالث

دراسة ميدانية لقياس اثر تخفيض سعر ضريبة الدخل
على
تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر
وحصيلة الإيرادات الضريبية لضريبة الدخل

1- الهدف من الدراسة :

تهدف الدراسة الميدانية إلى اختبار الفروض التى تم عرضها بمقدمة الدراسة والتحقق من مدى صحتها، فيما يتعلق بالآثار الناتجة من تخفيض سعر الضريبة على الدخل على كل من تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر وحصيلة الإيرادات الضريبية.

2- مجتمع الدراسة:

تطرق الباحث إلى فئات الدراسة التالية:

1/2 العضو المنتدب والمديرين الماليين ومديرى الأموال بشركات الاستثمار العاملة فى مصر لعينة من 21 شركة من شركات الاستثمار فى مختلف القطاعات الاستثمارية والبالغ عددها 7 قطاعات فى مصر من اجمالى عدد حوالى 60 مديراً.

2/2 المديرين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والهيئة العامة لسوق المال المختصين بإصدار تراخيص مزاولة النشاط بمكاتب تلك الهيئات بالقاهرة والإسكندرية وبعض من المكاتب الإقليمية والبالغ عددهم حوالى 50 مديراً مسئولاً.

3/2 السادة الفنيين بمصلحة الضرائب المصرية من مراجعى ومديرى الفحص فى مأموريات ضرائب الشركات المساهمة بالقاهرة والإسكندرية ومركز كبار الممولين والبالغ عددهم 150 مراجع و مدير ضرائب.

4/2 السادة المحاسبين والمحامين القائمين بتأسيس شركات الاستثمار من المكاتب المهنية بمصر ومراسلى المكاتب الاجنبية والبالغ عددهم حوالى 440 ما بين محاسب ومحامى.

3- عينة الدراسة :

استخدم الباحث أسلوب المعاينة العشوائية الطبيعية حيث أن مجتمع البحث يتألف من 4 فئات متمايزة عن بعضها البعض، ولتحديد عينة الدراسة قام الباحث باستكشاف مجتمع الدراسة من خلال دراسة استطلاعية مكونة من 20 مفردة تم إعدادها كما يلى :

1/3 حساب عينة الدراسة :

استخدم الباحث أسلوب النسبة للتوصل إلى العينة التى تمثل مجتمع الدراسة بشكل إحصائى متوازن تلبى نتائج البحث، ولقد تم ذلك على النحو التالى :

1/1/3- حساب عينة الدراسة عندما يكون السحب بإرجاع.

$$n = z_{\alpha/2} * P * Q / d^2$$

n : عبارة عن حجم العينة عندما يكون السحب بإرجاع

Z : عبارة عن القيمة الجدولية تحت المنحنى المعتدل الطبيعى ولقد تم افتراض أن مستوى المعنوية (5% =) وبالتالى

$$Z_{\alpha/2} = Z_{0.025} = 1.096 \simeq 2$$

P : عبارة عن النسبة فى مجتمع الدراسة ولقد تم استبدال المعلمة (النسبة فى مجتمع الدراسة) بقيمة الاحصاءة المحسوبة من خلال الدراسة الاستطلاعية، حيث تبين من نتائج الدراسة أن (P = 80 %)

Q: تمثل النسبة المكملة لمعلمة المجتمع حيث أن Q = 1- P وبالتالى نظرا لعدم توافر معلمة المجتمع فان q = 1-p

d: عبارة عن الخطاء المسموح به فى المعاينة الإحصائية ولقد تم افتراض الخطاء فى حدود 5%.

وبتطبيق القانون السابق من خلال نتائج الدراسة الاستطلاعية توصل الباحث إلى ما يلي:

$$n = 2 * 080*020 / (0.05)^2 = 128$$

2/1/3- حساب عينة الدراسة عندما يكون السحب بدون إرجاع:

قام الباحث باستخدام القانون التالي:

$$n_0 = \frac{n}{1 + n / N}$$

n_0 : عبارة عن حجم العينة عندما يكون السحب بدون إرجاع

N : عبارة عن حجم المجتمع

n : عبارة عن حجم العينة عندما يكون السحب بإرجاع ولقد تم احتسابها فى الخطوة السابقة.

$$n = \frac{128}{1 + 128 / 700} = 108$$

2/3- توزيع عينة الدراسة :

استخدم الباحث أسلوب التخصيص Proportion Allocation وذلك حتى يتم توزيع عينة الدراسة على فئات الدراسة حسب حجم الطبقة داخل المجتمع، وتم توزيع 108 استمارة استبيان بلغت الإجابات التى لم يتم الرد عليها 4 استمارات وبالتالى فقد بلغ عدد الاستمارات الصحيحة منها 104 استمارة . والجدول التالى يعرض عينة الدراسة موزعة حسب الفئات الأربعة وكذلك نسب الاستجابة لكل طبقة على حده وفقا للاستمارات الصحيحة التى وردت من عينة الدراسة.

جدول رقم (1) توزيع فئات الدراسة

م	فئات الدراسة	عينة الدراسة		عينة الدراسة الحقيقية	
		ك	%	ك	%
1	المديرين بشركات الاستثمار	9	8.3	8	7.7
2	المديرين بهيئة الاستثمار وسوق المال	7	6.4	7	6.7
3	المديرين والمراجعين بقطاع كبار الممولين وشركات الاموال والاستثمار بالضرائب	23	21.3	22	21.1
4	المحاسبين والمحاميين	69	64	67	64.5
	إجمالي	108	100	104	100

4- الأساليب الإحصائية المستخدمة :

1/4 تم وصف البيانات إحصائيا من خلال التوزيع التكرارى والنسبى وبعض المقاييس الوصفية كالوسط الحسابى ومعامل الاختلاف.

2/4 توزيع (كا^2) واختبارات الفروض لتقرير وجود أو عدم وجود أى ميل نحو اتجاه معين فى البيانات مما يجعلها أكثر دقة.

يستخدم توزيع (كا^2) لإجراء اختبارات الفروض والتى تتعلق بالتوزيعات التكرارية وغيرها من التوزيعات الاحتمالية وغير الاحتمالية فبهذا التوزيع يمكن مقارنة التكرارات الملاحظة مع التكرارات المتوقعة ، إى تحديد ما إذا كانت الفروض الملاحظة بين هذه التوزيعات ترجع إلى مجرد عوامل الصدفة أم توجد قوى حقيقية وراء هذا الاختلاف.

$$\text{كا}^2 = \text{مجموع} \frac{(\text{التكرار المشاهد} - \text{التكرار المتوقع})^2}{\text{التكرار المتوقع}}$$

ويقوم هذا الاختبار على عدة افتراضات أهمها مستوى القياس أسمى ، المعاينة عشوائية بسيطة والمفردات مستقلة عن بعضها البعض، ولا توجد قيود على حجم التكرارات المشاهدة إلا أن هذا الاختبار يشترط أن لا تقل عدد التكرارات المتوقعة فى كل خلية وفقا للآراء الغالبة فى هذا الصدد كتكرارات مشاهدة عن 5 تكرارات فى أى خلية.

5- تصميم قائمة الاستقصاء:

تم تصميم قائمة الاستقصاء المرفقة ضمن ملاحق البحث باستخدام مقياس ليكرت ذى التدرج الخمسى كما يلي:

أوافق بشدة	أوافق	أوافق لحد ما	أرفض	أرفض بشدة

هام جدا	هام	هام بعض الشيء	قليل الأهمية	غير هام على الإطلاق

بالإضافة إلى :

نعم
لا

تحتوى قائمة الاستقصاء على قسمين يحتوى القسم الأول منها على خمسة أسئلة لاختبار الفرض الأول والقسم الثانى يحتوى على 4 أسئلة لاختبار الفرض الثاني.

6- خصائص العينة :

روعى فى العينة المختارة بعض الخصائص الديموجرافية والمتمثلة في:

1/6 الشهادات المهنية الأجنبية والمصرية التى حصل عليها السادة المحاسبون والمراجعون وخبراء الضرائب مثل عضوية جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية و شهادة محاسب قانونى امريكى CPAوشهادة محاسب قانونى انجليزى CA.

2/6 مدة الخبرة (أقل من 5 سنوات – 5 سنوات - 10 سنوات فأكثر).

3/6 المستوى التعليمى (دبلوم دراسات عليا – ماجستير – دكتوراه).

والجدول التالى يبين التوزيع التكرارى والنسبى لعينة الدراسة الفعلية:

جدول رقم (2)

التوزيع التكرارى والنسبى لعينة الدراسة الفعلية موزعة على الخصائص الديموجرافية لفئات الدراسة

خصائص العينة	المديرين بشركات الاستثمار ن= 8		المديرين بهيئة الاستثمار وسوق المال ن= 7		المديرين والمراجعين بالضرائب ن=22		المحاسبين والمحاميين ن= 67	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
شهادات مهنية								
CPA	1	12.5	1	14	—	—	3	4.4
CA	1	12.5	—	—	—	—	2	3
عضوية جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية	6	75	4	57	—	—	13	19
مدة الخبرة								
أقل من 5 سنوات	2	25	1	14	9	40.9	5	7.5
5 سنوات	3	37.5	2	28.5	8	36.4	23	34
10 سنوات فأكثر	3	37.5	4	57	5	22.7	39	58
المستوى التعليمي								
دبلوم دراسات عليا	4	50	2	28.5	6	27.3	14	20.8
ماجستير	2	25	1	14	3	13.6	8	12
دكتوراه	1	12.5	1	14	—	—	5	7.5

6- النتائج واختبار الفروض

- **نتائج القسم الأول:**

يتضمن القسم الأول من قائمة الاستقصاء الأسئلة من رقم 1 إلى 5 والخاصة باختبار الفرض الأول والذى يتناول :

" لا توجد فروق دالة إحصائياً بين إجابات فئات الدراسة (المديرين بشركات الاستثمار

المديرين بهيئة الاستثمار و هيئة سوق المال -- المديرين والمراجعين بقطاع كبار الممولين وشركات الأموال و ضرائب الاستثمار-- المحاسبين والمحاميين) حول وجود اختلاف جوهرى بين تخفيض سعر الضريبة على الدخل و تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر على مصر"

1/1 يتناول **السؤال الأول :**

- هل توجد علاقة مباشرة بين تخفيض سعر الضريبة على الدخل للأشخاص الاعتبارية التى يتم تأسيسها وفق أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار 8 لسنة 1997 و تدفق تأسيس تلك الشركات إلى مصر ؟

وإجابات فئات الدراسة عليه تتضح من جدول رقم (3- أ) .

جدول رقم (3- أ)

مدى الاختلاف بين فئات الدراسة حول علاقة تخفيض سعر الضريبة على الدخل وتدفق الاستثمارات

	المديرين بشركات الاستثمار		المديرين بهيئة الاستثمار وسوق المال		المديرين والمراجعين بالضرائب		المحاسبين والمحاميين	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	1	12.2	1	14.3	5	22.7	12	17.9
لا	7	87.8	6	85.7	17	77.3	55	82.1
كا2 المحسوبة = 0.409		د.ح = 3		مستوى الدلالة = 0.938 (غير دالة)				

حيث : ك = تكرار

2/1 يتناول **السؤال الثانى :**

- الأسباب التى تحول دون الإقدام على زيادة تراخيص إنشاء شركات الاستثمار الاجنبى فى مصر .

وإجابات فئات الدراسة عليه تتضح من جدول رقم (3 – ب) .

جدول رقم (3 - ب)
الأهمية النسبية للأسباب التى تحول دون زيادة الإقدام على تأسيس شركات استثمارية جديدة
موزعة حسب فئات الدراسة

الأسباب	المديرين بشركات الاستثمار			المديرين بهيئة الاستثمار وسوق المال			المديرين والمراجعين بالضرائب			المحاسبين والمحاميين		
	م	خ %	ر	م	خ %	ر	م	خ %	ر	م	خ %	ر
التعقيدات الإدارية لإجراءات التراخيص	3.75	40.0	2	3.50	47.0	2	3.60	47.0	2	3.75	51.0	2
سعر الضريبة على الدخل	3.75	51.0	3	4.00	32.0	1	4.00	44.0	1	3.75	51.0	2
مناخ الاستثمار فى مصر	4.00	36.0	1	3.83	48.0	3	4.0	44.0	1	4.0	36.0	1

حيث م = الوسط الحسابى المرجح

خ = معامل الإختلاف

ر = الترتيب (الرتبه)

3/1 ويتناول **السؤال الثالث :**

الأسباب التى تؤيد السير فى مسيرة الترويج لتحسين مناخ الاستثمار فى مصر.

- وإجابات فئات الدراسة عليه تتضح من جدول رقم (3 – ج) .

جدول رقم (3 – ج)

الأهمية النسبية للأسباب التى تؤيد مزيدا من السير فى وسائل الترويج للاستثمار فى مصر

موزعة حسب فئات الدراسة

الأسباب	المديرين بشركات الاستثمار			المديرين بهيئة الاستثمار وسوق المال			المديرين والمراجعين بالضرائب			المحاسبين والمحاميين		
	م	خ %	ر	م	خ %	ر	م	خ %	ر	م	خ %	ر
زيادة معدل النمو الاقتصادى	4.11	35.0	3	4.52	23.0	1	3.77	42.0	3	4.63	22.0	2
امتصاص البطالة	4.22	31.0	2	4.16	33.0	3	4.59	24.6	1	4.74	20.0	1
زيادة تدفق الاستثمار الاجنبى	4.28	31.0	1	4.36	31.0	2	4.24	33.0	2	4.58	23.0	3

أوضحت نتائج الجداول السابقة أنه لا توجد فروق بين إجابات فئات الدراسة حيث أكد على ذلك قيمة اختبار كا^2 (كا^2 المحسوبة = 0.409) ، مما يعنى عدم دلالتها الإحصائية ، حيث لم تصل هذه القيمة إلى الحد الذى يجعلها دالة عند مستوى 0.05 على الأقل ، وذلك عند درجات حرية 3 ، وقد أكدت النتائج بالجدول رقم (3 – أ) ميل فئات الدراسة الأربعة نحو الرفض ، حيث تراوحت الإجابات مـــا بين : (3ر77 % - 87.8 %) راجع جدول رقم (3 – أ) .

وبالرغم من عدم وجود اختلافات بين الفئات محل الدراسة حول عدم تأثير تخفيض سعر الضريبة على الدخل على تدفقات الاستثمار إلا أن هناك تباينا كبيرا من حيث درجة الأهمية النسبية للأسباب التى تؤيد المزيد من السير فى إجراءات الترويج للاستثمار فى مصر . راجع جدول رقم (3 – ج).

بينما يوضح جدول (3- ب) تقارب وجهات النظر بين فئات الدراسة حول الموافقة على أن سعر الضريبة على الدخل لا يأتى فى المرتبة الأولى من الأسباب

التى تؤدى إلى زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر الى مصر بينما يأتى فى المرتبة الأولى تحسين مناخ الاستثمار.

4/1 ويتناول **السؤال الرابع :**

هل إلغاء الإعفاءات الضريبية لشركات الاستثمار يعتبر عاملا مؤثرا على تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر ؟

- وإجابات فئات الدراسة عليه تتضح من جدول رقم (4 – أ) .

جدول رقم (4 – أ)

مدى الاختلافات بين فئات الدراسة حول تأثير الإعفاءات الضريبية على تدفق الاستثمار الاجنبى المباشر

	المديرين بشركات الاستثمار		المديرين بهيئة الاستثمار وسوق المال		المديرين والمراجعين بالضرائب		المحاسبين والمحاميين	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	2	25	2	28.6	5	22.7	13	19.4
لا	6	75	5	71.4	17	77.3	54	80.6
كا2 المحسوبة = 0.648 د.ح = 3 مستوى الدلالة = 0.885 (غير دالة)								

5/1 ويتناول **السؤال الخامس :**

ما هى الأسباب الجوهرية التى تؤدى إلى تدفق الاستثمارات المباشرة إلى مصر ؟

- وإجابات فئات الدراسة عليه تتضح من جدول رقم (4 – ب) .

جدول رقم (4 – ب)

الأسباب الجوهرية التى تؤدى إلى تدفق الاستثمارات المباشرة الى مصر
موزعة حسب فئات الدراسة

العبارات	المديرين بشركات الاستثمار			المديرين بهيئة الاستثمار وسوق المال			المديرين والمراجعين بالضرائب			المحاسبين والمحاميين		
	م	خ %	ر	م	خ %	ر	م	خ %	ر	م	خ %	ر
الاستقرار السياسى	4.0	32.0	1	4.13	28.0	2	4.4	31.0	1	4.0	36.0	1
الاعفاءات الضريبية	4.33	28.0	2	4.63	16.0	1	4.0	36.0	2	3.75	40.0	2

أوضحت نتائج الجدول (4- أ) عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين إجابات فئات الدراسة حول الأسباب التى تؤدى إلى تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى مصر ، حيث أكد على ذلك قيمة اختبار كا^2 (كا^2 المحسوبة = 0.648) مما يعكس عدم دلالتها الإحصائية حيث لم تحقق الحد الأدنى الذى يجعلها دالة عند مستوى 05ر على الأقل وذلك عند درجات حرية 3 ، وقد أكدت نتائج جدول (4 – ب) على رفض فئات الدراسة بشكل كبير الموافقة على أن الإعفاءات الضريبية هى السبب الرئيسى فى تدفق الاستثمار الاجنبى الى مصر ولكن الاستقرار السياسى يقع فى اهتمامات المستثمر الاجنبى عند التقرير بتوجيه استثماراته الى مصر حيث تراوحت النتائج ما بين (71.4 % - 80.6 %) تقريبا .

- **نتائج القسم الثانى:**

يتضمن القسم الثانى من قائمة الاستقصاء الأسئلة من رقم 6 إلى 9 والخاصة باختبار الفرض الثانى والذى يتناول :

" لا توجد فروق دالة إحصائياً بين اجابات فئات الدراسة (المديرين بشركات الاستثمار

-- المديرين بهيئة الاستثمار و هيئة سوق المال -- المديرين والمراجعين بقطاع كبار الممولين وشركات الاموال و ضرائب الاستثمار-- المحاسبين

والمحاميين) حول وجود اختلاف جوهرى بين تخفيض سعر الضريبة على الدخل و زيادة حصيلة الايرادات الضريبية لضريبة الدخل"

6/1 ويتناول **السؤال السادس :**

هل تخفيض سعر الضريبة على الدخل يعد عاملا غير مؤثر فى زيادة حصيلة الايرادات الضريبية لضريبة الدخل ؟

- وإجابات فئات الدراسة عليه تتضح من جدول رقم (5 – أ) .

جدول رقم (5 - أ)

مدى الاختلافات بين استجابات فئات الدراسة

حول مدى تأثير تخفيض سعر الضريبة على الدخل على حصيلة الايرادات الضريبية لضريبة الدخل

	المديرين بشركات الاستثمار		المديرين بهيئة الاستثمار وسوق المال		المديرين والمراجعين بالضرائب		المحاسبين والمحاميين	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	6	77.3	6	83.8	18	81.8	58	86.6
لا	2	22.7	1	16.2	4	18.2	9	13.4
كا2 المحسوبة = 0.786 د.ح = 3 مستوى الدلالة = 0.853 (غير دالة)								

7/1 ويتناول **السؤال السابع :**

الأسباب الجوهرية التى تؤدى إلى زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية لضريبة الدخل .

- **وإجابات فئات الدراسة عليه تتضح من جدول رقم (5 – ب) .**

جدول رقم (5 – ب)

الأهمية النسبية للأسباب التى تؤدى إلى زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية لضريبة الدخل موزعة حسب فئات الدراسة

العبارات	المديرين بشركات الاستثمار			المديرين بهيئة الاستثمار وسوق المال			المديرين والمراجعين بالضرائب			المحاسبين والمحاميين		
	م	خ %	ر	م	خ %	ر	م	خ %	ر	م	خ %	ر
تخفيض سعر الضريبة على الدخل	4.24	30.0	3	4.52	25.0	3	4.22	35.0	4	4.80	15.0	5
إرساء قواعد الشفافية وتيسير العمل الضريبى	3.94	37.0	5	4.55	24.0	2	4.44	26.0	2	4.50	26.0	4
تدعيم الثقة بين الممول والادارة الضريبية	4.29	32.0	4	4.87	12.0	1	4.61	19.0	1	4.80	15.0	1
مواد القانون الضريبى سهلة الفهم والوضوح بعيدة عن الغموض	4.24	26.0	2	4.42	27.0	5	4.22	30.0	5	4.65	22.0	3
تبسيط قواعد وإجراءات التحاسب الضريبى	4.35	28.0	1	4.48	25.0	4	4.39	25.0	3	4.70	20.0	2

أوضحت نتائج الجدولين السابقين عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين فئات الدراسة حيث أكد على ذلك قيمة اختبار كا^2 (كا^2 المحسوبة = 0.786) مما يعكس عدم دلالتها الإحصائية حيث لم تصل إلى الحد الذى يجعلها دالة عند مستوى 0.05 على الأقل ، وذلك عند درجات حرية 3 ، وقد أكدت النتائج بالجدول (5 – أ) على أن استجابات فئات الدراسة تميل بشكل كبير تجاه الموافقة من حيث ان خفض سعر الضريبة على الدخل لا يعتبر من العوامل المؤثرة على زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية حيث أكد على ذلك ما بين (77.3% - 86.6 %) من فئات الدراسة.

وعن أهمية الأسباب التى تؤكد على زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية لضريبة الدخل نجد أن من أهم هذه الأسباب : دعم الثقة بين الممول والإدارة الضريبية وذلك بالنسبة لفئات الدراسة الثلاثة (المديرين بهيئة الاستثمار وسوق المال- المديرين والمراجعين بالضرائب – المحاسبين والمحامين) ، بينما تخفيض سعر الضريبة كان فى المرتبة الثالثة بالنسبة (لمديرى شركات الاستثمار) ، أيضا نجد أن هناك تبايناً نسبياً طفيفاً فى درجة أهمية باقى الأسباب فيما بينها على مختلف فئات الدراسة – راجع جدول (5 – ب)

8/1 ويتناول **السؤال الثامن :**

هل تخفيض سعر الضريبة على الدخل يساهم بشكل فعال فى زيادة الالتزام الطوعى لدى الممول مما يؤدى الى زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية لضريبة الدخل ؟

- وإجابات فئات الدراسة عليه تتضح من جدول رقم (6 – أ) .

جدول رقم (6 – أ)

مدى الاختلافات بين فئات الدراسة حول تأثير خفض سعر الضريبة على الدخل فى زيادة الالتزام الطوعى لدى الممول

	المديرين بشركات الاستثمار		المديرين بهيئة الاستثمار وسوق المال		المديرين والمراجعين بالضرائب		المحاسبين والمحاميين	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	6	77.3	5	75.7	18	81.8	58	87.0
لا	2	22.7	2	24.3	4	18.2	9	13.0
كا2 المحسوبة = 01.264 د.ح = 3 مستوى الدلالة = 0.738 (غير دالة)								

9/1 ويتناول **السؤال التاسع :**

التعديلات الواجب إدخالها على القانون 91 لسنة 2005 ، واللائحة التنفيذية للقانون حتى تزيد درجة الالتزام الطوعى لدى الممول مما ينعكس على زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية لضريبة الدخل .

- وإجابات فئات الدراسة عليه تتضح من جدول رقم (6 – ب) .

جدول رقم (6 – ب)

الأهمية النسبية لأهم التعديلات الواجب إدخالها على التشريع الضريبى حتى يتسنى زيادة درجة الالتزام الطوعى لدى الممول موزعة حسب فئات الدراسة

أوضحت نتائج الجدولين السابقين عدم وجود فروق دالة إحصائياً لإجابات

الأسباب	المديرين بشركات الاستثمار			المديرين بهيئة الاستثمار وسوق المال			المديرين والمراجعين بالضرائب			المحاسبين والمحاميين		
	م	خ %	ر	م	خ %	ر	م	خ %	ر	م	خ %	ر
عدم جـواز إهـدار الدفـاتر أو السجلات أو بنود التكلفة دون سـند حقيقى لدى المصـلحة والالتجاء إلى التعديل للإقـرار أفضل من الالتجاء إلى التقـدير	4.18	32.0	2	4.29	31.0	3	4.50	25.0	1	4.35	31.0	3
استرداد ما يدفعه الممول بالزيادة عن الضرائب المستحقة دون تقديم طلب منه	4.53	24.0	1	4.36	29.0	2	4.22	31.0	3	4.50	28.0	2
تطبيق إجراءات المقاصة بقوة القانـون بين ما أداه الممـول بالزيادة فى أية ضريبة يفرضها القانون أو أى قانون ضريبى أخر تتولى تطبيقه مصلحة الضرائب المصرية	4.06	37.0	3	4.48	22.0	1	4.39	29.0	2	4.85	14.0	1

فئات الدراسة حول زيادة الالتزام الطوعى لدى الممول حيث أكد على ذلك قيمة اختبار كا^2 (كا^2 المحسوبة = 1.264) مما يؤكد عدم دلالتها الإحصائية حيث لم ترق إلى الدرجة التى تجعلها دالة عند مستوى 0.05 على الأقل وذلك عند درجات حرية 3 ، ونجد أن فئات الدراسة تتفق فيما بينها على ضرورة إجراء تعديل فى التشريع الضريبى القائم حيث تراوحت إجابات فئات الدراسة ما بين (75.7% - 87 %) مؤكدة على ذلك – راجع جدول (6– أ)

وعن أهم التعديلات التى يجب إدخالها على القانون لزيادة الالتزام الطوعى لدى الممول هى جاءت الإجابات كما يلى : تطبيق إجراءات المقاصة بقوة القانون بين ما أداه الممول بالزيادة فى آية ضريبة يفرضها القانون أو أى قانون ضريبى آخر تتولى مصلحة الضرائب المصرية تطبيقه كما يراها كل من المديرين بهيئة سوق المال وهيئة الاستثمار وكذلك المحاسبين والمحامين 0

و استرداد الممول لما سدده بالزيادة دون تقديم طلب يعتبر من اهم التعديلات التى يجب إدخالها على القانون الضريبى من وجهة نظر المديرين بشركات الاستثمار . بينما يرى المديرون والمراجعون بالضرائب أن أهم التعديلات التى يجب إدخالها على التشريع الضريبى القائم تتمثل فى التعديلات الواجب إدخالها على التشريع فيما يتعلق بالإقرار الضريبى للأشخاص الاعتبارية بإجراء التعديل وليس التقدير فى حالة إهدار المجموعة الدفترية والمستندية. راجع جدول (6 – ب)

ويتضح من النتائج السابقة لاختبار الفروض ما يلى :

الفرض الاول :

"لا يعد تخفيض سعر الضريبة على الدخل عاملاً موثراً على تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر خلال تلك السنوات".

أثبت الدراسة الاختبارية صحة الفرض بعدم التأثير الجوهرى لتخفيض سعر الضريبة على الدخل على تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر الوافد وإنما ترجع التدفقات لعوامل أخرى.

الفرض الثانى :

"لا يوجد تأثير جوهرى لتخفيض سعر الضريبة على الدخل على الزيادة فى حصيلة الإيرادات الضريبية لضريبة الدخل".

أثبت الدراسة الاختبارية صحة الفرض بعدم وجود تأثير جوهرى لتخفيض سعر الضريبة على الدخل على زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية وإنما الزيادة راجعة إلى عوامل أخرى.

وعلى ضوء ما جاء فى نتيجة أختبار الفروض والتحليلات المعروضة بالدراسة يوصى الباحث بما يلى :

التوصيات :

1- ضرورة البدء سريعا فى فحص الإقرارات الضريبية المقدمة للأشخاص الاعتبارية وفقا لملف المخاطر الضريبية للأنشطة المؤثرة على حصيلة الايرادات الضريبية من أجل تحقيق المزيد من الالتزام الضريبى للممولين.
2- استكمال منظومة التدريب التى قررتها الإدارة الضريبية لزيادة مهارات العاملين بالإدارة الضريبية.
3- سرعة إصدار إجراءات التحاسب الضريبى للمشروعات الصغيرة لتأثيرها المباشر فى حصيلة الإيرادات الضريبية ولضم الاقتصاد الموازى ضمن الاقتصاد الرسمى.
4- نشر كافة القرارات التى يتم إصدارها من الإدارة الضريبية بالجرائد الرسمية لنشر جميع المعلومات الضريبية على جميع الممولين والمتخصصين.
5- ضرورة تنفيذ المزيد من حملات الترويج للاستثمار الاجنبى المباشر لزيادة تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر.
6- زيادة البرامج الإرشادية لتوعية الممولين على إصدار الفواتير الضريبية لأهميتها عند التحاسب الضريبي.
7- قيام مصلحة الضرائب من تلقاء نفسها برد المبالغ المسددة بالزيادة من الممولين.
8- على ضوء ما جاءت به نتائج الدراسة الاختبارية للبحث وحيث إن تخفيض سعر الضريبة على الدخل لم يكن السبب المؤثر فى زيادة الإيرادات الضريبية من ضريبة الدخل ونظراً لوجود عجز دائم بالموازنة العامة للدولة يقترح الباحث زيادة تصاعدية لسعر الضريبة على الدخل بمعدل 25% لشريحة تزيد عن 1000000 (مليون) جنيه دعما من القادر لغير القادر ولتحقيق العدالة الاجتماعية.
9- مازالت الخريطة الاستثمارية تتطلب المزيد من التدفقات الاستثمارية ولتحقيق ذلك لابد من اتباع الآتى :

- استكمال تبسيط إجراءات تأسيس الشركات الجديدة والتوسع فى أنشطتها الحالية.
- تقديم المزيد من الحوافز الاستثمارية للاستثمار فى المناطق الصحراوية والنائية ولاسيما المحاسبة عن سعر ضريبة يتناسب مع التكاليف الاستثمارية فى تلك الجهات.
- إصدار القرارات اللازمة للحد من العمالة الاجنبية داخل مصر لتخفيض معدل البطالة.

المراجع :

أولا : مراجع عربية

كتب ودوريات :

1. د : احمد بدر – أصول البحث العلمى – وكالة المطبوعات بالكويت – سنة 1986
2. د. أحمد حمد الله السمان : " آثار الاستثمار الاجنبى المباشر على بعض جوانب التنمية الاقتصادية فى مصر ". مجلة آفاق جديدة ، كلية التجارة جامعة المنوفية، (يوليو 2001)
3. داليا عزيز غبريال : " محاور تطوير السياسة المالية فى مصر خلال المرحلة الحالية " مجلة البحوث المالية – وزارة المالية- (القاهرة : 2007)
4. داليا عزيز غبريال : " مدى فعالية الحوافز الضريبية فى قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005 لتشجيع الاستثمار" ، مجلة البحوث المالية – وزارة المالية- (القاهرة : 2007)
5. رضا حسن محمد : "تجربة التنسيق الضريبى الأوروبى ومدى إمكانية الاستفادة منها على المستوى الدولى " مجلة البحوث المالية – وزارة المالية المصرية – (القاهرة 2007)
6. د. ليلى عزيز. "دور رأس المال المعرفى فى تطوير المنظومة الضريبية".مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة - جامعة بنها. العدد 1(سنة 2005)

تقارير دورية :

1. تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لعام 2008، من أصدارات مؤسسة التمويل الدولية : IFC
2. تقرير صندوق النقد الدولى لسنة 2007.
3. تقارير الأداء الاقتصادى مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء

4. تقرير النشاط الاقتصادى – وزارة التنمية الاقتصادية لسنوات الدراسة.
5. تقرير وزارة الاستثمار السنوات : 2004/2003 – 2007/2006 على شبكة المعلومات الدولية http://www.investment.gov.e
6. الحسابات الختامية للدولة " : 2004/2003 – 2007/2006
7. الموازنة العامة للدولة للسنة المالية : 2008/2007
8. تقارير الأداء المنشورة للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المنشورة على شبكة المعلومات الدولية
http://www.gafinet.org/docs/index.htm
9. نشرة البنك المركزى المصرى أعداد مختلفة
10. تقارير ومؤشرات وزارة المالية المنشورة على شبكة المعلومات الدولية http://www.mof.gov.eg/arabic

ثانيا : مراجع أجنبية

1- Assaf Razin, Efraim Sadk: "Foreign Direct Investment: An Eu-Type Model of Tax Competition".www.cepr.org/pubs/dps.asp. (February**:** 2005).

2- C. Hadlai Hull Norman H. Nie SPSS update 7 – 9 New procedures and Facilities for releases, McGraw – Hill Book Company. 1981

3- *Kevin*. - Fletcher*:* "Foreign Direct Investment Opportunities and challenges Tax Incentives in Cambodia Lao PDR, and Vietnam". IMF Conference Southeast Asian Countries. (August**:** 2002**.)**

4- Samuel Tung and Stella Cho: "The impact of tax incentives on foreign direct investment in China" Journal of International Accounting, Auditing and Taxation . Volume 9, Issue 2, 2 June 2000, Pages 105-135

5- Susan E. Anderson. "Capital gains tax policy, the effect of Investment Company Capital gains realization" The Journal of the American Taxation Association Vol .30, Iss.1 (USA: Sarasota: 2005).

6- *Susan* E Anderson : "The Effects of Tax Rate Systems for income tax on Multinational Investment, Financing and Accounting Strategies". The Journal of the American Taxation Association. (Sarasota**:** 2004**.)** Vol. 28, Iss

7- Richard S. Simmons: "An empirical study of the impact of corporate taxation on the global allocation of foreign direct investment: a broad tax attractiveness index approach". Journal of International Accounting, Auditing and Taxation.Volume 12, Issue 2, 2003, Pages 105-120